أهالي مخيم شعفاط يرفضون أن يصبحوا لاجئين للمرة الثالثة

اعلن اهالي مخيم شعفاط رفضهم القاطع لاقتراح "تيدي كوليك" رئيس بلدية القدس الغربية القاضي باخلاء المخيم وتشريد سكانه مجددا، واعتبروه منسجما مع التوجهات الاسرائيلية الرسمية تجاه المخيمات الفلسطينية ، والتي ترمي الى تصفيتها نهائيا لافراغ قضية اللاجئين من مضمونها السياسي ، وتحويلها الى قضية معيشية بحتة .

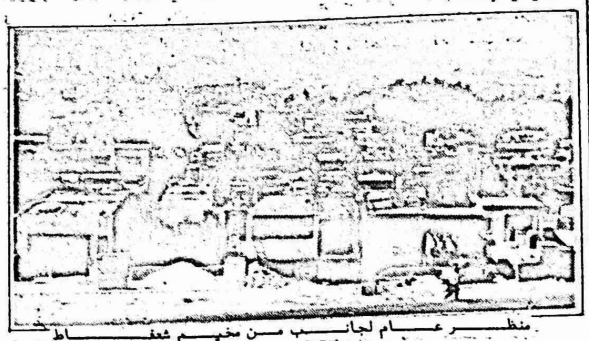

منظر عام لجانب من مخيم شعفاط

وكان تيدي كوليك، قد قام يوم الثلاثاء ٨٦/٦/١٠ ، بزيارة المخيم والتقى عددا من الاشخاص الذين ليست لهم صفة تمثيلية لاهالي المخيم ، وعرض عليهم اقتراحا بمنحهم قطع اراضي مجانية ، وقروضا طويلة الامد لتنفيذ ما اسماه "ابن بيتك بنفسك" .

وفي اتصال تلفوني اجراه مراسلنا مع السيد محمود عريقات، مدير المخيم، عقب هذه الزيارة ، اعلز الاخير ان اكثر من ٩٩ بالمئة من سكان المخيم يرفضون الاقتراح المذكور، واضاف السيد عريقات ان قضية اللاجئين قضية سياسية ولا يمكن حلها بمعزل عن هذا الاطار .

المخيم في سطور

يقوم مخيم شعفاط على ٢٠٣ دونمات، وتعيش فيه الف وماتنا عائلة تضم ستة الاف لاجئ مسجل، حسب احصاءات وكالة الغوث الدولية، بالاضافة الى ٣٠٠ عائلة تضم الفي شخص غير مسجلين لدى الوكالة . وهو اكبر مخيمات منطقتي القدس ورام الله .

انشئ المخيم عام ١٩٦٦ ، عندما قامت السلطات الاردنية بترحيل سكانه الحاليين من حارة "الشرف" في البلدة القديمة بالقدس والتي اصبحت تعرف الان باسم الحي اليهودي ، وربما لم تكن مصادفة انه تم اخلاء اللاجئين الفلسطينيين من البلدة القديمة عشية حرب حزيران . حيث ان اول عمل قامت به السلطات الاسرائيلية بعد حرب ١٩٦٧ هو مسح حارة "الشرف" بالكامل والشروع بانشاء الحي اليهودي على انقاضها".

«نرفض اللجوء الثالث»

عن المصاعب والمعاناة التي واجهها اهل المخيم قبل ان يستقروا في الوضع الذي هم عليه الان، حدثنا السيد محمد عبدالله عوض (٥٥ عاما) وهو عضو في لجنة الاصلاح بالمخيم منذ تشكيلها، قائلا :

"بعد نكبة ١٩٤٨ نزحنا باعداد كبيرة من مدن اللد والرملة والقرى المحيطة بهما وقرى منطقة الخليل، واقمنا في حارة "الشرف" في القدس، حيث وجدنا بيوتا خالية واقمنا فيها بالاتفاق مع وكالة الغوث . ولم تكن بيوت الحارة في تلك الفترة تصلح لسكنى البشر، فاصلحناها وازلنا الانقاض من مداخلها وركبنا لها الابواب والشبابيك واعدنا قصارتها حتى اصبحت تصلح للسكن . وبقينا فيها حتى عام ١٩٦٦ حيث وجدنا انفسنا لاجئين للمرة الثانية ، اذ تم ترحيلنا الى مخيم شعفاط حيث لا نزال نقيم . وقد سلمنا بالامر الواقع رغم المعاناة الطويلة التي عانيناها، حيث تسلمنا غرفة لكل ثمانية انفار، مع قطعة ارض طولها ١٥ مترا وعرضها سبعة امتار فقط . وفي بداية حياتنا في المخيم ذقنا الامرين، فقد كانت دورات المياه مشتركة، وبدون ابواب، وخصصت حنفية ما، واحدة لكل خمسين عائلة، وكان الازدحام عند حنفيات الماء يسبب مشاكل يومية بين الاهالي . ومع الوقت وبجهود وتعاون اهل المخيم امكننا ايصال المياه الى بيوت المخيم ، وباع الواحد فينا كل ما يستطيع بيعه لاستكمال بناء بيته . ومنذ تلك الفترة ونحن نكد حتى استطعنا الوصول الى الحد الادنى من المستوى المعيشي".

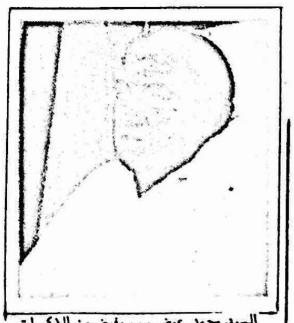

السيد محمد عوض ... وفيض من الذكريات عن معاناة اهل المخيم .....

ويضيف السيد محمد عوض "وقد فوجئنا بما نشرته الصحف من ان "كوليك" التقى مع عدد من الاشخاص وعرض عليهم الاقتراح المذكور ، علما بان الاشخاص الذين التقوا مع "كوليك" لا يمثلون الا انفسهم . ونحن بدورنا نرفض هذا الاقتراح من اساسه لانه سيضعنا على اعتاب اللجوء الثالث ، بكل ما يعنيه ذلك من معاناة واقتلاع من مخيمنا الذي بنيناه طوبة طوبة . ووضعنا في مجاهل جديدة . ولكننا لن نغادر المخيم الا الى بيوتنا التي شردنا منها".

مهرجان تضامني مع نقابة العاملين في جامعة بير زيت

بيرزيت — بدعوة من نقابة العاملين في جامعة بيرزيت ، عقد يوم السبت الماضي مهرجان جماهيري تضامني، بمبنى كلية الهندسة في الحرم الجديد، واختتم المهرجان بقرارين هامين :

— اصدار نداء باسم المهرجان الى جماهير شعبنا، طالب بتشكيل لجان تضامن نقابية وجماهيرية واسعة (اقرأ نص النداء على صفحة ٢) .

— تشكيل لجنة تضامن اساسية منبثقة عن المهرجان، وقد القيت في المهرجان سبع كلمات من ممثلي الكتل النقابية الاربعة (العمالية التقدمية، جبهة العمل، الوحدة، الشبيبة) ومن ممثلي ثلاث نقابات للعاملين في جامعتي بيرزيت وبيت لحم وشركة كهرباء القدس .

ووردت المهرجان (١٤) برقية من الاطر الشبابية والنسائية والعمالية برز من بينها برقية الاتحاد العام لنقابات العمال التي بادرت بالتقدم بمشاريع القرارات المتخذة الصادرة عن المهرجان.

وفي بداية المهرجان وزعت النقابة على الحضور نسخا من بيانها الى الراي العام الصادر في ذلك اليوم، حيث فندت ما وصفته بادعاءات مجلس الامناء وبينت اخطارها ومضاعفاتها السياسية والمعيشية، وحددت النقابة موقفها ومطالبها كما يلي :

١. رفض قرار مجلس الامناء بعدم تجديد عقود اعضاء الهيئة التدريسية . والمطالبة بتجديد عقود المدرسين في موعد لا يتجاوز ٨٦/٦/١٧ (امس الاول الثلاثاء) ، وقد ارسلت النقابة مذكرة بهذا الخصوص الى مجلس الامناء في مطلع حزيران الجاري.

٢. البدء باضراب مفتوح عن العمل ابتداء من ٨٦/٦/١٧ وحتى تحصل النقابة على مطالب العاملين، والمتمثلة بتجديد عقودهم كافة، ودونما اي انتقاص من حقوقهم القانونية والمكتسبة ، بما في ذلك العلاوة السنوية التي ينص عليها قانون الجامعة .

وكان عدد من النقابيين اعضاء الهيئة العامة قد بادروا بتشكيل لجنة مساندة للهيئة الادارية في نضالها لانجاح الاضراب وتوفير الدعم الجماهيري له.

صباح الوطن

عن مشروع «مارشال» والخبز المر

"لم يسبق ان اهينت العدالة كما تهان اليوم، كل قطعة من الخبز كانت شديدة المرارة لان الانسان لم يكن من ان يبتلعها الا وهو جائع يمكن من ان يبتلعها الا وهو جائع على رغبته من الذل" .. ربما لم يجد "بوليوس فوتشيك" ، ضرورة للاستدلال باكثر من هذه العبارة الموجزة في وصف معيشة الناس بعد اجتياح النازيين لمدينة براغ التشيكية عام ١٩٣٩ ، فما كتبه وان كان يتناول حالة محددة ، الا انه قابل للتعميم على كل الاحوال المشابهة ، فالهوان في كل زمان ومكان هو ذاته، وكما ان هناك اناسا يدفعونه عن انفسهم ، ويتشبثون بدرتهم وكرامتهم، تجد آخرين يمتهنونه، ويستطيبون الزحف على المثالب ، وينسحب ذلك على الطبقات كما الافراد ، ولكن يفارق بسيط وهو ان الافراد تبدوا عليهم بملامح الهوان بخشونة اكثر .

تحدث فوتشيك عن مرارة العيش في ظل الهوان المفروض ، فكيف من السكن وصف من يستجدون اسباب عيشهم من مستعبديهم، ويضيفون الى حالة الهوان التي يعيشونها مزيدا من الذل بالتسول فتاتا من مارقهم ١٩٤٩، اذ ليس هناك اكثر الالا ومهانة من ان يطعمك سارقك من لحمك ، ودون الاطالة، هذه هي حقيقة مشروع مارشال "لدعم اقتصاد دول المنطقة"، امام حالة الخراب الشامل التي وصلت اليها حياة الناس في ظل انظمة "تمكيج" خيانتها لشعوبها ، وتبرر تفريطها بكرامة شعوبها بـ "دعم الاقتصاد الوطني" و "العمل على تحسين مستوى المعيشة" وتتمثل : اي اقتصاد وطني هذا الذي يبيع للطفيلية بيع خيرات شعوبها بابخس الاثمان ، واعادة استيرادها لشعوبها باغلى ، واية معيشة هذه التي يراد تحسين مستواها ١٩٤٩ هم بالتاكيد يريدون زيادة تحسين معيشة الشرائح الدليلة من البرجوازية المستعدة دوما للتفريط ، لتعزيز مواقعها بتضييق الخناق على رقاب الناس، وان جرى الحديث عن تحسين مستوى معيشة مفقري شعوبهم — وهم كثر — فهم لا يعنون سوى تحسين مستوى القمع والاذلال ، وربما يرمي مقترحوا مشروع مارشال الى ابعد من ذلك، لكنهم بالقطع لا يقصدون اقل من ذلك .

بعد كل الاحباطات المتواصلة التي منيت بها المشاريع الامريكية ، يعد لها في اسناد قامة اتباعها، تريد تعليق ما عجزت عن تحقيقه من خلال "الدعم الاقتصادي" ، وتظل في مركز الاهمية التي يراد استلابها للقمة الاساس في منطقتنا ، وهي ان تواة شعوب المنطقة ، وتحسين مستوى معيشتها لا يمكن ان ينتاتي سوى بحصولها على حقها الانساني المشروع في تقرير مصيرها، وحرية اختيار ها لطريق تطورها .

واذا كانت نهاية البحث عن "خونة جمهورين" افضت الى خونة امثوبيا "درس المنصة" ، فان كل المحاولات لتجميل المؤامرة الجديدة بـ "الدعم الاقتصادي" لن تجدي نفعا، سيكون خير المستفيدين في افواه المستعبدين الجدد "المرارة"، اما الذين يمتطيونها، افرادا كانوا او طبقات، فسيكونوا اكثر مرارة من العوز نفسه .

— فاتح الحطاونة —

اطلعنا على ما نشرته صحيفتكم الغراء في عددها الصادر بتاريخ ٨٦/٦/١٢ ، على الصفحة الخامسة، في زاوية وصلتنا رسائلكم وتحت عنوان "حول وثيقة الصفر الاسرائيلية" ونود ان نبدي رأيا لالقاء المزيد من الضوء على ما نشر :

ان "القانون" الاسرائيلي يعتبر الـ "لاسي باسيه" من حيث المبدأ منحه ، والمنحه يجوز الرجوع عنها، وبالتالي فان مفعول هذا المنحة لا يزيد عن سنة واحدة .ولكن اذا ما قدم الممنوح له بطلب لتجديد سريان مفعول هذه المنحه، فان امر الرجوع عنها وان كان جوازيا (اختياريا للسلطات) الا انها ملزمة (اي السلطات) بالرد على طلب التجديد ايجابا او سلبا .

وبالتالي فان الفترة الواقعية للانتهاء يعتد بها اعتبارا من تاريخ بت السلطات في طلب التجديد . هذا اولا .

ثانيا فان كل قضية تعامل كحالة مستقلة ذات ظروف خاصة، بمعنى انه لا يعقل تعميم الاستنتاج على جميع الحالات ، وبالتالي فان ما نشر في العدد الاخير لا يعتبر مبدأ قانونيا او قاعدة عامة . اذ قد ترفض السلطات تجديد المفعول لشخص ما وتقبله لاخر والعكس صحيح .

ثالثا : ان عدم تلقي اي اجابة لا يعني الرفض، حيث ان السلطة ملزمة كما سبق القول بتسليم طالب التجديد الرد على طلبه . وبالتالي فان المدة التي يقضيها مقدم الطلب منتظرا الرد لا تعتبر تجاوزا لمدة سريان الـ "لاسي باسيه" اذ ان سبب التاخير في هذه الحالة لا يتعلق بمقدم الطلب انما غالبا ما تكون هناك اسباب ادارية تتعلق بالاتصالات بين الدوائر الاسرائيلية المعنية .

رابعا : من المستحسن بل من الضروري ان يرسل طالب التجديد تفويضا بمتابعة طلب التجديد لمحام او لمرتب ، مصادق عليه من الجهات الرسمية في البلد التي يقيم فيها على ان تصادق عليها السفارة الاسرائيلية او القائم باعمالها في البلد المعني . حتى يضمن صحة الخصومة .

خامسا : في حال تلقي الرفض فان هذا لا يعني نهاية المطاف بل يمكن لطالب التجديد ان يلجا بواسطة وكيله (الشخص الذي فوضه) الى المحكمة الاسرائيلية العليا ليطعن في قرار الرفض .

سادسا : المحكمة العليا لا ترفض الالتماس الا اذا كان ثمة تهم امنية ضد طالب التجديد . وعلى السلطة في هذه الحالة ان تتقدم باسباب "امنية معقولة" للمحكمة العليا.

سابعا : ننصح بتقديم طلب التجديد قبل شهرين من انتهاء مفعول الوثيقة . وان يرسل التفويض لدويه عند تقديم الطلب لسهولة المتابعة في المناطق المحتلة .

ثامنا : في حال تلقي جواب سلبي من السفارة على مقدم الطلب ان يطلب تسليمه اشعارا خطيا بان وثيقته كانت قيد البحث وتحديد فترة البحث . والطلب من السفارة منحه تاشيرة دخول لمرة واحدة .

وفي هذه الاثناء يكون الاعتراض على الرفض موضع بحث لدى الجهات المختصة في المناطق المحتلة .

وعلى ضوء ما تقدم فاننا ننصح كل من يغادر بواسطة "لاسي باسيه" ان يفوض شخصا ما قبل مغادرته (تفويضا خطيا رسميا) ، لملاحقة اي تطورات قد تطرا اثناء غيابه . وفي هذه الحالة يستطيع الشخص المفوض (بفتح الواو) المراجعة بالنيابة عن المغادر.

المحاميان

ابراهيم البرغوثي وموسى شكري